جولة ميتران الافريقية :

تكريس الوجود العسكري والاقتصادي في القارة السوداء

تبقى لفرنسا دائما ـــ سواء اكانت ديغولية اوميترانية ـــ موهبة خارقة وفذة في التحديث بطريقة والعمل باخرى ، والنجاح حليفها في الحالتين كليتهما • وهذا الكلام صحيح اليوم في افريقيا حيث الحديث عن استقلال بلدان العالم الثالث ولكن العمل ظل على حالة لم يتغير منذ بداية ستينات هذا القرن : وجود عسكري واقتصادي يعطي فرنسا نفوذا دائما في القارة الافريقية يفوق حجم دورها في العديد من الشؤون العالمية الاخرى •

ولاريب ، فان الاهتمام الفرنسي الخاص بالقارة الافريقية تتحكم فيه عناصر عديدة تجعل هذا الاهتمام يبرز كصمام امان بالنسبة الى البلدان الافريقية الموالية للغرب الاوروبي ، فمن جهة اصبح لفرنسا دور الريادة في نيابتها عن المعسكر الامبريالي على طول الخط الافريقي ، ومن جهة اخرى فان فرنسا تمثل الدور الاوروبي الذي يخشى اكثر مايخشى من انزلاق البلدان الافريقية نحو التطرف (!) كما حصل عام ١٩٧٥ في بلدان مثل انغولا وموزامبيق ثم اثيوبيا بعدهما • ومن جهة ثالثة ، فان الجانب الاقتصادي يتحكم في اهتمام باريس بافريقيا • ففرنسا تحاول الخروج من عزلتها الاقتصادية الخانقة ، ومن حالة الانكماش الاقتصادي التي سيطرت على الاقتصاد الاوروبي بصورة عامة مع ارتفاع معدلات الفائدة على الدولار الاميركي وانخفاض قيمة معظم العملات الاوروبية تجاهه • وفي هذا المجال تعتبر فرنسا افريقيا المنفذ الوحيد الصالح لكي تكسب اسواقا جديدة وتدخل عالم استثمار المواد الاولية من بابه الواسع ، مما قد يخرجها من ضائقتها الاقتصادية ، ويقلل من اثار الهجوم الاقتصادي الذي تشنه منذ سنوات الولايات المتحدة عليها ••

وقد ظهرت هذه الصورة بجميع ملامحها في الاسبوع الماضي في جولة الرئيس ميتران الثالثة التي شملت بعض بلدان افريقيا • فمنذ توليد السلطة عام ١٩٨١ وهو يبدي اهتماما خاصا وكبيرا بعلاقات بلاده مع افريقيا • وقد سبقه في هذا الاهتمام الرئيس السابق فاليري جيسكار ديستان ، وهما اذ يعطيان كل هذا الاهتمام بافريقيا فذلك بالنظر الى موقع الجغرافي ، اضافة الى ثرواتها المعدنية ، كما ان بعضا من هذه البلدان كانت في السابق مستعمرات فرنسية ، لم يتخل الفرنسيون عنها حتى بعد خروجهم منها • فهنالك ـــ كما يقول ميتران ـــ تاريخ مشترك ، ومصالح متشابكة تربطنا لمستعمراتنا السابقة • كما نهتم بعدم توسيع دائرة صداقتنا الى مستوى يتعدى امكانياتنا المتوافرة لكي نفي بجميع ماعلينا من التزامات ازاءها •

وهذا الامر صحيح الى حد بعيد ، ففرنسا ليست مستعدة لان تستدعي قواتها المسلحة المتواجدة فوق التراب الافريقي ، حيث بقت على قواعدها الثماني التي يشغلها مابين سبعة الاف وثمانية الاف جندي فيما بين غرب افريقيا والمحيط الهندي ، بل واكدت انها لن تغير شيئا من اوضاعها الراهنة ولا تفكر بذلك اطلاقا • ففي حين قوبل ارسال فرنسا ديستان لقوات الفرقة الاجنبية الى زائير في عام ١٩٧٨ لمساعدة نظام موبوتوسيسي سيكون في اقليم شابا بامتعاض داخل صفوف الحزب الاشتراكي انذاك ، فان حكومة الرئيس ميتران لم تنف الانباء التي اكدت انها قامت بارسال اسلحة متطورة الى الكاميرون وهددت بالتدخل الى جانبها حين قامت نيجيريا بحشد قواتها قرب حدودها نهاية عام ١٩٨١ • ذلك لان باريس لايمكنها باي حال من الاحوال ان تترك الانظمة الصديقة الموالية لها في الغابون او النيجر او الكاميرون بدون توفير حماية قوية ، تامينا لاستمرارها في الامساك باوضاع هذه البلدان الداخلية ، من شانها ان تبقى محافظتها على مصالحها الحيوية في افريقيا • فلقد بقيت القارة السوداء لفترة طويلة من الزمن ، مصدرا من المصادر التي تمد فرنسا باحتياجاتها من المواد الاولية فهي تلبي اكثر من ٢٠ ٢٠ في المئة من احتياجات فرنسا الى الطاقة والقسم الاعظم من احتياجاتها من العناصر الفلزية والمعادن فافريقيا تلبي اكثر من ٩٠ في المئة من المنغنيز و ٤٠ في المئة من النحاس واليورانيوم والفوسفات •

قبل اقل من ثلاثين عاما مضت ، كان الرئيس ميتران وزيرا لمناطق ماوراء البحار ، مهمته الرئيسية المحافظة على هيمنة الفرنسيين على مستعمراتهم • وحين اضطلع بسلطة القرار دشن اقامة علاقات خاصة مع افريقيا ، تحتوي على نفس العناصر التي عمل على تحقيقها اسلافه في الجمهورية الخامسة ، فقد تناسى وهو على كرسي السلطة احلام الاشتراكي في المعارضة

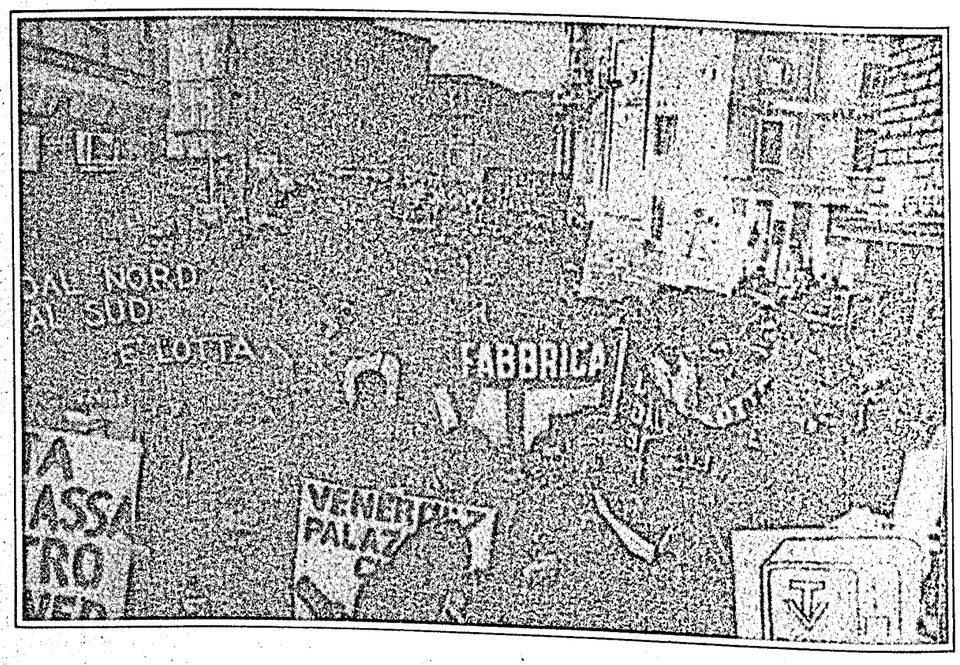

الازمة الحكومية الراهنة في ايطاليا

احتمالات المجهول

بعد شهور قليلة من الحكم ترى حكومة الديمقراطي المسيحي امنيتوري فانياني ، ان حياتها باتت قصيرة ، اثر التظاهرات العمالية في عدة مدن ايطالية احتجاجا على اجراءات التقشف الحكومية مضافا اليها بروز التصدعات الحادة داخل الائتلاف الحاكم والمعارضة بين الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الايطالي من جهة والحزب الشيوعي من جهة اخرى •

ورغم ان الازمة الحكومية الراهنة تدخل في سياق سلسلة طويلة من الازمات المزمنة والمتراكمة ، وجميعها تدخل بشكل او باخر في اطار اوسع من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والامنية التي تعاني منها البلاد ، الا ان بوادرها بدات تلوح بشكل جاد في الافق عبر تبني الحكومة برنامج التقشف في الموازنة الذي وضعت مسودته وتستعد لطرحه امام البرلمان ، وبمقتضاه يتم خفض خدمات الصحة والتامين الاجتماعي لاستكمال برنامج من الزيادات الضريبية وخفض الانفاق الحكومي العام لتوفير مبلغا قيمته ١١ مليار دولار •

فمنذ مطلع العام الحالي رفعت الضرائب على الاسكان والنقل والسلع بنمو ٧ الاف مليار لير ايطالي (حوالي ٥ مليارات دولار) كاجراء اولي يستهدف انعاش اقتصاديات البلاد المتدهورة • بيد ان هذا الاحتكاك ليس سوى المفجر للازمة ما البارود فيمكن في مكان اخر • ولفهم طبيعة الازمة يتعين علينا ابراز موقع ايطاليا في نظام تقسيم العمل الراسمالي العالمي الذي حكم عليها اسلوب نموها الاقتصادي ان تلعب دورا محدودا ينصب على تصدير السلع القليلة التطور التي تمتص اعداد كبيرة من الايدي العاملة • كما ان القروض الممنوحة لاقتصاد البلاد من قبل صندوق النقد الدولي ، وفاعليتها المحدودة في داخل السوق الاوروبية المشتركة ، افسح في المجال امام نمو قطاع عام طفيلي يعتاش على هامش العلاقات الانتاجية •

لاقتصاد الايطالي كما وصفه عن حق ماريو مونتي بانه اشبه « بالة كبيرة تفقس بصورة مستمرة تضخما وعاطلين عن العمل » • فشرور التضخم التي بلغت اكثر من ٢٤ في المئة اسهمت بشكل مباشر في فقدان العديد من الاسواق الخارجية لتصريف السلع والمنتجات المصنعة ، رغم مقدرة تلك السلع والمنتجات على المنافسة • كما اسهمت بتقليص حجم الطلب الداخلي نتيجة لشحة السيولة النقدية المتوفرة وانخفاض القدرة الشرائية لتلك الاسباب تظهر على السطح بوادر الانكماش الاقتصادي وتفشي ظاهرة البطالة بسبب توقف العديد من المنشات الصناعية عن العمل وانكماش كثير من المؤسسات التجارية فلا عجب والحالة هذه ان يبلغ عدد العاطلين عن العمل بثلاثة ملايين شخص • ومما يجعل الصورة اكثر سوادا حقيقية ان الديون الخارجية بلغت ٨٢ مليار دولار ، ومن المتوقع ان تصل نهاية العام الحالي الى اكثر من ١٠٠ دولار اي انها ستبلع اقل من ثلثي الناتج القومي الاجمالي بقليل •

اما الوجه الثاني من الازمة فيتمثل في استمرار حالة «وقف التنفيذ» عن دخول الحزب الشيوعي الايطالي في الحكومة • فمنذ النتائج التي تمخضت عنها انتخابات عام ١٩٧٦ البرلمانية ، حين حصل الحزب الشيوعي على اكثر من ٣٥ في المئة من اصوات الناخبين ، والحزب الديمقراطي المسيحي ينفرد في تشكيل الحكومة حتى يومنا هذا ، ولازال يقابل اشتراك الشيوعيين في الحكومة بالرفض القاطع معتبرا اشتراكه فيها سيستتبع بالضرورة نهاية النظام الديمقراطي السائد في البلاد!

ازاء هذا الواقع وجد الحزب الشيوعي نفسه مسؤولا بصفة معنوية عن القرارات الاقتصادية الحكومية التي تقيد حركة الاجور وتشدد من اجراءات التقشف الامر الذي اثار استياء واضحا في الاوساط العمالية التي تطالب بتعديل سياسة الاجور بما يكفل لها ضمان الحد الادنى من مستوى المعيشة •

فهل تواجه ايطاليا استحقاقات انتخابات مبكرة جديدة؟ يبدو هذا احد الاحتمالات وان لم يكن اقواها •